

سيعد خلال الفترة من 1 إلى 5 أبريل المقبل الغانم يتوجه إلى دكا للمشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي



م.رياذ الغانم

يتمتع وفد الشعب البرلماني
الكيفية برئاسة رئيس مجلس
الأمة م.رياذ علي الغانم إلى
عاصمة جمهورية بنغلاديش
(دكا) اليوم المقبل للمشاركة في
أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني
الدولي في دورته الـ 136 الذي
سيعد هناك خلال الفترة من 1
إلى 5 أبريل المقبل.

ويضع الوفد البرلماني إلى
جانب الغانم وكيل الشعب
البرلماني النائب ركان
الشريف وأمين سر الشعب
النائب د.عبد الوهيبي وأمين
الصادق النائب د.وليد
الطيطياني وعضو اللجنة
التنفيذية للشعب
النائبين عمر الطيطياني
ويوسف الفضالة إضافة إلى
النائب العمادي السبيعي
والأمين العام لمجلس الأمة علام
الكندري.

وسيلقي الرئيس الغانم
كلمة وفد الكويت أمام الجمعية
العامة للمؤتمر الذي سيناقش
موضوع عدم المساواة وسبل
وآلية تحقيق الكرامة والرفاه
للجميع وما يستجد من بنود
طارئة على جدول الأعمال.
وسيسير أسس الغانم على

وقال العبدساني إن عدد نواب «حس» أربعة من
عدد النواب أي بنسبة ١٠٪ مقسماً: هل ١٠٪ هي
من تقود المجلس؟ أم هناك ترتيب معهم؟ وما وضع
الحكومة معهم؟ مستدرك بالقول: القول أي ترتيب
للائتلاف على المصلحة العام لا نقبله فيه بئناً وأنا
كأنت الحكومة تعتقد أنني سأنتظر حكم المحكمة
الدستورية لأقدم استجوابي لرئيس الوزراء لن
انتظره ورئيس الحكومة يعلم أنني قدمت إليه
استجوابين وأن لست ملتزم في تعهد أو تيار عارضاً
استجواب رئيس الوزراء فأثلاً: هذا هو استجواب
رئيس الوزراء جاهز وموقع ولا ينقصه إلا التاريخ.
تابع: نبذل الجهد للمصلحة العامة في القضايا
التي تمس المواطنين داعياً إلى عدم تسف هذه
الجهود فأثلاً: لن يعيقني أحد من تقديم الاستجواب
إلى رئيس الوزراء ولا بخيفنا الحل أو الإبطال
فالحل بيد سمو الأمير وأنا الحكومة فكرة أن تلص
الحل ساقدم الاستجواب وهذا انذار وهو كرت
اصفر وثقوا بالله أن لم يوجه رئيس الوزراء رسالة
واضحة إلى الوزراء سيكون أول المستجوبين مؤكداً
أن الترتيبات في رفع الحصانة مرفوضة وحديثي
واضح إلى رئيس المجلس وحديث وكذلك رئيس
الوزراء.

قال النائب رياض العبدساني أنه لا يشك في
مسألة التصويت على رفع الحصانة النيابية عن
النائبين د.جهمان الحريش ونائب المدراس (في
قضية ترديد خطاب لن تسمح لك) وإن كان الخطأ
وارد وبحسب اعتقادي أن التصويت صحيح ولا
اشك في امانة المجلس موضحاً أن ماثلت نظري
أن هناك الترتيب ويفترض أن هذا الترتيب مرفوض
جملة وتفصيلاً علماً أنني صوت مع رفع الحصانة
ولو لم يأتى ذكر الحصانة النيابية في الدستور لا
تنازلت عنها كحال الامتيازات النيابية الأخرى.
وبين العبدساني في تصريح صحفي أن أثناء
التصويت على رفع الحصانة حصلت لوضي بين
الوزراء وأغلبهم خرج من القاعة وكذلك النواب
وليس من شأنه محاسبة النواب هنا مستدرك
بالقول: إلا أن هناك وزير ذهب إلى خارج القاعة
واعادوه مرة أخرى ولاحقاً تبين لي الصورة بعد
أن قال أحد النواب «نخوتي بعدم رفع الحصانة»
وجاءت نتيجة التصويت ٢٦ من أصل ٥٢ وتصويت
رئيس المجلس بحسب ما رأيت أنه صوت بعدم
رفع الحصانة فمن رفع يده كان مع رفع الحصانة
والرئيس الغانم لم يرفع يده أثناء التصويت وأنا
«خابره» برفع الحصانة.



رياض العبدساني

وعدت بتعديلات تناسب أهمية دور الأخصائيين

«التعليمية» تتبنى مشروع قانون للخدمة الاجتماعية



(تصوير: صالح محمد)



أعضاء اللجنة التعليمية

الرويعي: الفارس منح الفرصة الكافية .. والأيام المقبلة ستشهد تدرجاً في الأدوات الدستورية ضده

ولفت الرويعي إلى ما يحدث
في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
من عدم انصاف وعدم وجود
مهيئة في العمل نتج عنه تشكيل
لجان لأختيار مدراء تنفيذيين في
المؤسسة ثم عدم الالتزام بما اتفقت
إليه.

ودعا الرويعي مجلس أمناء
المؤسسة في اجتماعه الأحد المقبل
إلى أن يتخذ قرار حاسماً ويلتزم
بما انتهت إليه لجان اختيار المدراء
التنفيذيين مطالباً الوزير الفارس
بالحصل في هذا الأمر وانصاف من
تم اختيارهم من قبل هذه اللجان.

المجلس السابق حول الشهادات
الوضعية إلا أنه لم يحرك ساكناً.
وأضاف: سنعرض خلال الأيام
القليلة دورنا الرقابي خاصة
بعد أن يادرننا بالكثير من أوجه
التعاون مع وزير التربية ونضع
كل شخص أمام مسؤولياته تجاه
هذا الأمر.

القانون حينما تقدمه الحكومة إلى
اللجنة.
ومن جانبه أكد النائب د. عودة
الرويعي أن وزير التربية وزير
التعليم العالي د. محمد الفارس
لم يرد على الأسئلة البرلمانية التي
وجهها رغم انتهاء المدة الدستورية
لرد عليها لافتاً إلى أن الأيام

ناقشت لجنة شؤون التعليم
والثقافة والإرشاد دور الأخصائي
الاجتماعي في المدارس بحضور
وكيل وزارة التربية د.جهمان
الأنري.

وأكد مقرر اللجنة النائب عمر
الطيطياني في تصريح بالمرکز
الإعلامي في مجلس الأمة أن
الاجتماع كان إيجابياً موضحاً أن
قرار اللجنة تبني مشروعاً بقانون
خاص بالخدمة الاجتماعية في
مجالات مختلفة.
وقال الطيطياني إنه لأهمية دور
الأخصائي في المدارس سوف يضع
النواب تعديلاتهم على مشروع

أوصت بجدول زمني لصرف المستحقات المتأخرة بأثر رجعي

«ذوي الاحتياجات» ترفض إعادة تقييم «الإعاقات»



جانب من الحضور



لجنة ذوي الاحتياجات

ودعا الخليفة إلى تنفيذ جميع
بنود القانون 8/2010 مؤكداً
ضرورة التنسيق مع إدارة التربية
لإعادة التقييم السنوي التعليمي
للمعاقين، وتطبيق هذه التوصيات
على أرض الواقع.
وأكد ضرورة أن تتحول وزارة
الصحة بالفصل في التقييمات
وأعادة التقييم للمخصصات المالية
فقط على أن يكون كل 3 سنوات.

الهيئة المختصة، مطالباً بوضع
خطة واضحة ومحددة لإعادة
التقييم التي اعترفت بها الهيئة
والتي تقدر بـ 8 ملايين لأصحاب
الإعاقة بالمرجع.
وأضاف: كما أوصت اللجنة
بتشكيل لجان تحقيق داخلية في
الهيئة لحاسبة من تسبب في
إصدار شهادة إعاقه لشخص لا
يستحقها.

جاء به على أرض الواقع.
وقال إن من أهم التوصيات أن
يكون هناك مسطرة واحدة على
جميع من دون تميز وفق شرايط
الإعاقة. لافتاً إلى أن اللجنة رفضت
إعادة التقييم وضرورة ألا تكون
الهيئة حكماً وخصماً فيما يخص
تظلمات المعاقين.
وبين الخليفة أن اللجنة أوصت
أيضاً بربط الهيئة آلياً مع جميع

الزام أعضاء اللجنة بالحضور
في ١٠ اجتماعات منتالية وبذل
الجهد للوصول إلى تقرير متكامل.
وتمنى موافقة المجلس على
توصيات اللجنة لاسيما أن أعضاء
اللجنة اجمعوا على ما ورد في
التقرير الخاص بأصحاب الإعاقة
ومن يرعاهم وتعاون وزارة
الشؤون ومهيئة الإعاقة في حال
أقر البرلمان في سرعة تطبيق ما

انتجرت لجنة ذوي الاحتياجات
الخاصة تقريرها الذي كلفت به من
قبل المجلس بشأن مدعي الإعاقة
وأعادة التقييم الطبي وإندحام
المراجعين وتأخر صرف الأثر
الرجعي.
والنبي رئيس اللجنة النائب
م.رياذ الخليفة في تصريح
بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة
عقب اجتماع اللجنة اليوم على

مجلس الأمة إنه يستغرب من انضمام بعض
الأعضاء لهذه اللجنة ممن لديهم رأي مسبق تجاه
بعض الجناسي المسحوبة.
وأكد على احترامه لكل أعضاء اللجنة وأنه لا
يشك في نزاهة أي منهم

تمن النائب أحمد الفضل التوجيهات الأميرية
بخصوص النظر في مسألة عودة الجناسي وأقال
إن أمر سموه بذلك فتح بوابة سريعة وعادلة.
مؤكداً دعمه لأي قرار يتخذه صاحب السمو.
وقال الفضل في تصريح بالمرکز الإعلامي في

طالبت بإنشاء مراكز تأهيلية للمتعاقين «دراسة الظواهر السلبية» تؤكد أهمية وجود لجنة وطنية لمكافحة المخدرات



لجنة الظواهر السلبية

بعض الجهات في الأسبوع
المقبل، مشيراً إلى أن هذه
الظاهرة متفشية وفي تزايد
في صفوف الشباب.
وأكد أهمية سد الثغرات
الموجودة لعلاج متعاقبي
المخدرات بإنشاء مراكز
التأهيلية لعلاج المتعاقين
وقد خصصت لها الأراضي
المطلوبة، وأيضاً تكثيف
الجهود في وسائل الإعلام
لوقاية الشباب وتوعية
مفنية المدارس ورواد
المقاهي.

الجهات بسبب غياب مظلة
رئيسية تجمع هذا الشتات
لل قضية بين الجهات.
وأشار إلى أن تلك
المظلة تتمثل في اللجنة
الوطنية لمكافحة المخدرات
والارتقوح مشروعا في
اللجنة التشريعية من أجل
تنسيق الجهود بين الجهات
المختلفة.
وأوضح هايف أن هناك
توصيات للجنة سوف
يتضمنها التقرير النهائي
بعد استكمال مناقشة

استكملت لجنة دراسة
الظواهر السلبية في اجتماع
اليوم مناقشة قضية
انتشار المخدرات بحضور
مدير الجمارك وممثلين عن
وزارات الصحة والشؤون
والإعلام وبعض الجمعيات
الخيرية.
وقال رئيس اللجنة
محمد هايف إن الاجتماع
كان مثمراً وتم التوصل إلى
إحصائيات مهمة ودور كل
جهة. كما لاحظت اللجنة
وجود حلقات مفقودة بين



جانب من الحضور